



التحولات الحيزية والوظائفية والسكانية في القدس: أدوات قديمة وواقع جديد

د. رامي نصر (الله) - القدس

مركز التعاون والسلام الدولي - IPCC

ملخص

التحولات الحيزية والوظائفية والسكانية في القدس سيتم تحليلها عبر المراحل الزمنية التي مرت بها القدس، بداية مع المشروع التخطيطي الكولونيالي بإقامة مستوطنات في القدس الشرقية ضمن التوافق السياسي لكل الأحزاب الإسرائيلية لفرض هيمنة حيزية وحصر الوجود الفلسطيني في المدينة، فالسياسات التخطيطية الإسرائيلية في القدس الشرقية تقوم بالأساس على اعتبارات ديمغرافية غير معلنة منعت بناء أحياء فلسطينية جديدة منذ العام 1967، حيث لم تتم المصادقة على مخططات هيكلية تفصيلية للأحياء الفلسطينية حتى اليوم وتمت شردمة القدس الفلسطينية مكانياً ووظائفياً من خلال منظومة سيطرة تشمل الضم، الاستيطان، البنية التحتية والحدار، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الإدارية والسياسية التي أنهت كون القدس حاضرة فلسطينية كما كان عليه الواقع حتى العام 1994 (توقيع اتفاق أوسلوب وحظر عمل السلطة الفلسطينية في القدس)، هذه الورقة ستتناول الأهداف الجيوسياسية التي سعت إسرائيل إلى فرضها بعد الانتقال من شعار القدس الموحدة ومنع إعادة تقسيمها تحت أي عملية تسوية، إلى تعريف جديد

إداري تنظيمي ووظائفي لمفهوم تعزز في العقود الثلاثة الأخيرة «متروبولين القدس» أو القدس الكبرى اليهودية.

البعد الديمغرافي بالإضافة إلى الهيمنة الحيزية شكلاً أساساً للسياسات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال حتى يومنا هذا، فالرواية الإسرائيلية كانت دوماً أن القدس مدينة ذات غالبية يهودية منذ منتصف القرن 19 وأن العرب كانوا أقلية، واستخدم «البعبع الديمغرافي» كذريعة لتنفيذ السياسات التي تقيد التطوير، التوسع والحياة المدنية الفلسطينية؛ رغم أن زيادة عدد السكان للفلسطينيين هو فقط نتيجة الزيادة الطبيعية المتناقصة لمجموعة سكانية مقيدة لا يسمح بالهجرة الإيجابية إلى المدينة.

الورقة ستتناول الفرص المتاحة للعمل على «المنعة الوطنية» وتثبيت الوجود الفلسطيني ضمن مفهوم الحق بالمدينة كبديل لحقوق المواطنة التي ترفضها الغالبية وكأداة للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية وحماية هوية المدينة.

كلمات مفتاح: الضم، الهيمنة الحيزية، تخطيط حضري، المنعة الوطنية.

مقدمة

تطوير الحيز الحضري في واقع الاحتلال الإسرائيلي استند إلى دوافع عرقية وطنية تقوم على أساس التهويد، الشردمة والفصل، (Yeftachel 2006, Yacobi 2009) الفصل الاجتماعي، العرقي والقومي، هي ظاهرة تميز المدينة الحديثة (S. Smith, 1989)، الفصل الحيزي على أسس عرقية وطنية وثقافية اجتماعية هو نتاج جهود المجموعات القوية للحفاظ على قوتها السياسية وتلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية (Peach, 1995)

الأدبيات التي تناولت الصراع في القدس، ركزت في العقدين الأخيرين على مفهوم «المدينة المقسمة» كنتاج كولونيالية الدولة من خلال السياسات التخطيطية والعسكرية والإجراءات الإدارية. في السنوات القليلة الماضية ظهرت أبحاث تقوم بتحليل الصراع على أساس فهم السيرورات الحضرية كعملية قاعدية أكثر منها سياسات فوقية لقوة الدولة وهيمنتها، وتضم هذه العمليات لاعبين جديداً من المنظمات والجمعيات غير



الحكومية، المنظمات الدينية، القوى الخارجية صاحبة الاهتمام بالقدس والمجموعات المهنية. (Pullan et al. 2013, Dumper, 2014).

وتشكل القدس نموذجاً واضحاً لأثنوقراطية حضرية، تقوم على أساس الهيمنة العرقية الوطنية في توزيع الموارد والقوة، وتهمش الأقليات القومية ولا تتعامل معها على أساس المواطنة. وفي السياق الحضري، الأثنوقراطية تقوم على أساس مصادرة الأرض بالقوة وتفرض قوانين وأنظمة لخدمتها وحدها بالأساس وتستحوذ بالملق على الحيز العام والنسيج الحضري بما فيها وسائل سيطرة غير مرئية. (Yiftachel and Yacobi 2002)

هذا المقال سيتناول البعد الحيزي لمدينة القدس والتحويلات التي طرأت على الحيز واستخداماته خلال 52 سنة من الاحتلال الإسرائيلي للشطر الشرقي في المدينة وإعلانه مدينة موحدة. التحويلات الديمغرافية في المدينة والمحاولات الدائمة لإعادة ترسيم الحدود الذهنية والفيزيائية للمدينة ميّزت العقود الخمسة الماضية وأوجدت واقعاً جيوسياسياً جديداً يشكل تحدياً للوجود والحق الوطني الفلسطيني في القدس.

في 11 حزيران 1967، قام الجنرال حاييم هرتسوغ الحاكم العسكري للضفة الغربية بتأمين حافلات لنقل المقدسيين إلى جسور الأردن لمغادرة المدينة مقابل التوقيع على تعهد بأنهم غادروها بمحض إرادتهم. محاولات التهجير هذه لم تلق استجابة من قبل سكان المدينة الذين هُجّر الكثيرون منهم عام 1948 من الشطر الغربي للمدينة (Benziman, Haaretz, 2017 /5 /17). في 28 حزيران 1967 تم ضم 64 كم² من قرى محيط القدس ومعظمها أراضٍ فارغة، وتم استثناء المناطق المبنية وجذر البلد لتلك القرى من عملية الضم وتشمل قرى: أبو ديس، العيزرية، عرب السواحرة، حزما، عناتا، بيت حنينا، قلنديا وكفر عقب بالإضافة إلى جزء من أراضي بيت جالا، بيت ساحور وبيت لحم)، القرى التي ضُمت أراضيها وجذر البلد شملت قرى العيسوية، شعفاط، الطور، سلوان، صور باهر، شرفات، وبيت صفافا.

هذه المساحات من أراضي القرى شكلت بالإضافة إلى البلدة القديمة وحدود البلدية العربية خلال الفترة الأردنية (4, 6 كم² أقل من نصفها حدود بلدية والباقي حدود تنظيم هيكل) المدينة الموحدة وفق الرواية الإسرائيلية.

مبدأ الضم وبالأحرى أمر تطبيق القانون الإسرائيلي وفق بند 13 لتعليمات السلطة والقانون للعام 1948 (لم يذكر القدس صراحة) استند إلى معيارين: -1 أكبر مساحة فارغة) للبناء اليهودي وتحقيق الهيمنة الحيزية) -2 أقل عدد من السكان الفلسطينيين لاعتبارات ديمغرافية (Benvenisti, 1976).

وفي اليوم التالي لقرار الضم تم إلغاء الحكم العسكري، وتمت المباشرة بمصادرة أراضي فلسطينية خاصة لبناء مستوطنات عليها، بداية لربط القدس الغربية مع الأجزاء المحتلة الجديدة، وذلك بعد أن حسم رئيس الوزراء آنذاك ليفي أشكول الجدل الداخلي لصالح بناء استيطان جديد مقابل دعوة الوزير مناحيم بيغن (وزير بلا حقيبة) للاستيطان داخل البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية. أشكول واستجابة لبينغن (وزير الأديان زيرح فير هبتغ) أصدر تعليمات بإقامة شركة وهمية؛ تسجيلها أجنبي، هدفها شراء أراضي ومبانٍ من الفلسطينيين لصالح الدولة، إلا أن هذه الشركة فشلت بسبب الوعي الفلسطيني لأهدافها ورفضهم البيع للمحتل (Benziman, Haaretz, 2017 /5 /17).

البعد الديمغرافي بالإضافة إلى الهيمنة الحيزية شكلاً أساساً للسياسات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال حتى يومنا هذا، فالرواية الإسرائيلية كانت دوماً أن القدس مدينة ذات غالبية يهودية منذ منتصف القرن 19 وأن العرب كانوا أقلية (حدود البلدية التي حددها الانتداب شملت كل المستوطنات اليهودية باتجاه الغرب ولم تشمل أيّاً من القرى الفلسطينية المحاذية والمحيطة بالبلدة القديمة).

السياسات الديمغرافية للحكومة الإسرائيلية

«التفوق الديمغرافي اليهودي» كان وما زال هاجس المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، فمع احتلال القدس بتعريفها الجديد شرعت إسرائيل بمصادرة 30 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية الخاصة لبناء مستوطنات في الشطر المحتل وقامت بتسوية تسجيل الأراضي لصالح الدولة لتسهيل هذه العملية. المصادرات فعلياً سعت أولاً إلى ربط جيب الجامعة العبرية وهداسا مع القدس الغربية من خلال تواصل لحيزات المستوطنات، وثانياً تحويل القدس من مدينة «محاصرة» بسبب موقعها الجغرافي المحاط من ثلاث جهات في قلب الضفة الغربية، إلى مدينة ممتدة حيزياً لمساحات واسعة تجاوزت حدود بلدية الضم إلى



مستوطنات بدأ تطويرها كأطراف للمدينة مع نهاية السبعينيات.

ديفيد بن غوريون رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول تحدث بشكل واضح بأنه «يجب بكل ثمن إحضار اليهود إلى شرقي القدس، يجب توطينهم هنالك خلال فترة وجيزة، اليهود سيقبلون الاستيطان في شرقي القدس حتى في براكسات (مبانٍ مؤقتة) يجب عدم الانتظار لبناء أحياء منظمة، الأساس أن يكون يهود هنالك» (Benziman, 1973).

في أيلول 1973 أصدرت رئيسة الحكومة آنذاك غولدا مائير تعليمات بزيادة السكان اليهود في القدس بنسبة 3,7% سنوياً حتى العام 1982، حسب هذا القرار كان عدد السكان المتوقع للقدس 451 ألفاً، منهم 337 ألفاً يهود (75%) و114 ألفاً غير يهود (25%) وهو مصطلح دراج آنذاك وحتى منتصف التسعينيات للإشارة إلى الفلسطيني في القدس الشرقية. الحكومة الإسرائيلية حددت ثلاثة أهداف لزيادة السكان اليهود، استيطان المهاجرين الجدد، إنشاء مشاريع إسكان حكومة وإنشاء صناعات بمبادرة حكومية. (Ahimeir and Bar Siman Tov, 2007)

وفي العام نفسه، أوصت لجنة جفني (لجنة من وزارات حكومية لدراسة تطوير القدس) بالحفاظ على نسبة العرب لليهود وفق معطيات نهاية 1972 أي 73,5% يهود و25% عرب.

التخطيط والبناء الاستيطاني اليهودي المكثف بدأ فعلياً في سنوات 1968-1969 بإقامة مستوطنات رمات أشكول وجفعات همفتار، وفي سنوات 1970-1971 إقامة مستوطنات التلة الفرنسية (جفعات شايرا) معلوت دفناه وسنهديا، هذا التوسع الاستيطاني كان هدفه الأول إيجاد تواصل عمراني يهودي بين الجامعة العبرية وهداسا (على جبل الزيتون) والقدس الغربية، وفعلياً فإن هذا التواصل قطع تواصل أحياء شمال القدس الشرقية مع الشيخ جراح والبلدة القديمة. (انظر الخارطة رقم 1).

المرحلة الثالثة من البناء الاستيطاني بدأت في سنوات 1972 وانتهت في بداية الثمانينيات، وشملت مستوطنات في أطراف المناطق المضمومة من القدس الشرقية: جيلو بالجنوب، تليوت شرق (أرمون هنتسيف) في الجنوب الشرقي ومستوطنة النبي يعقوب شمالاً،

ورموت ألون (شمال غرب). هذه المستوطنات توسعت أضعافاً في سنوات التسعينيات وحتى اليوم، فعلى سبيل المثال كان عدد سكان مستوطنة رموت ألون 20 ألفاً عام 1985 وصل عددهم إلى 38 ألفاً عام 1992، 37 ألفاً عام 2000 و48 ألفاً عام 2018.

خلال عملية السلام (أوسلو) تم بناء مستوطنة جديدة لليهود في شعفاط في منتصف التسعينيات، وبلغ عدد سكان هذه المستوطنة 11 ألفاً سنة 2000 ووصل عددهم إلى 14,7 ألفاً عام 2018. مستوطنة أخرى شكلت عقبة رئيسة في المواقف الفلسطينية لاستمرار عملية التفاوض هي مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوماة) التي شرعت إسرائيل بنائها نهاية التسعينيات في جنوب شرق المدينة لعزل القدس الشرقية عن بيت لحم؛ وبلغ عدد سكان هذه المستوطنة عام 2006 خمسة آلاف مستوطن وصل عددهم إلى 9,23 ألفاً نهاية العام 2018. (Ahimeir and Bar Siman Tov, 2007), (Jerusalem Statistical yearbook, 2020)(Korach andChoshen, 2019)

عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية بلغ عام 1972 تسعة آلاف مستوطن ارتفع إلى 77 ألفاً عام 1983 و184 ألفاً عام 2000 ليصل إلى 220 ألفاً عام 2018، أي نسبة المستوطنين اليهود ارتفعت من 15% عام 1972 إلى 39% عام 2018 من سكان القدس الشرقية. (Korach andChoshen, 2019)

بالإضافة إلى الهدف الديمغرافي فإن هذا التخطيط والبناء الكولونيالي حقق الأهداف الحيزية التالية:

1. شردمة وتقطيع التواصل الفلسطيني للأحياء الفلسطينية داخل المدينة.
2. حصر التوسع والتطوير الفلسطيني للأحياء بعد مصادرة الأراضي للبناء الاستيطاني التي تشكل احتياطي الأراضي الوحيد لتوسعة وتطوير أحياء فلسطينية داخل المدينة، مع الإشارة إلى أنه لم ينشأ أي حي فلسطيني جديد في القدس الشرقية منذ الاحتلال وأن التطور العمراني المحدود كان داخل الحدود التنظيمية الإسرائيلية المقيدة للتوسع والتطور الفلسطيني.
3. السيطرة الحيزية المطلقة وربط المستوطنات بشبكة بنية تحتية وطرق سريعة متصلة



مع القدس الغربية، وعادة ما تشكل حدوداً فيزيائية مقيدة لتطوير الأحياء الفلسطينية وترابطها الحيزي والوظائفي.

4. عزل أحياء القدس الفلسطينية عن ضواحيها وأطرافها وباقي مناطق الضفة الغربية ومنع أي تواصل عمراني ومواصلاتي، خاصة الجنوب والشمال الغربي للقدس الشرقية.

السياسات الديمغرافية التي تبلورت في سنوات السبعينيات بقيت إلى اليوم محوراً أساسياً في المخطط والبرامج التي أقرتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من خلال وزارة شؤون القدس، الجهاز التخطيطي الحكومي وتطبيق السياسات التخطيطية والإدارية من قبل بلدية القدس وأجهزتها التنفيذية.

معطيات التطور السكاني:

الجدول رقم (1) يبين عدد السكان الفلسطينيين واليهود في القدس بشرطها الشرقي والغربي من العام 1967 إلى العام 2018.

عدد السكان الفلسطينيين واليهود في القدس (سنوات مختارة) 1967 - 2018 (بالألف)

| السنة | فلسطينيون | | * يهود | |
|--------|-----------|--------|--------|--------|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| 1967 | 68.6 | % 25.8 | 198 | % 74.2 |
| 1972** | 83.5 | % 26.6 | 230 | % 73.4 |
| 1983** | 122.4 | % 28.6 | 306 | % 71.4 |
| 1990 | 146.31 | % 27.9 | 378.2 | % 72.1 |
| 1995 | 181.8 | % 30.2 | 420.9 | % 69.8 |
| 2000 | 208.7 | % 31.7 | 448.8 | % 68.3 |
| 2004 | 237.1 | % 33.6 | 469.3 | % 66.4 |
| 2008** | 268.2 | % 35.3 | 492.2 | % 64.7 |
| 2012 | 300.2 | % 36.8 | 515.1 | % 63.2 |
| 2016 | 332.6 | % 37.7 | 550.1 | % 62.3 |
| 2018 | 349.6 | % 38 | 569.9 | % 62 |

*يشمل آخرين منذ العام 1998 ** وفق تعداد سكاني

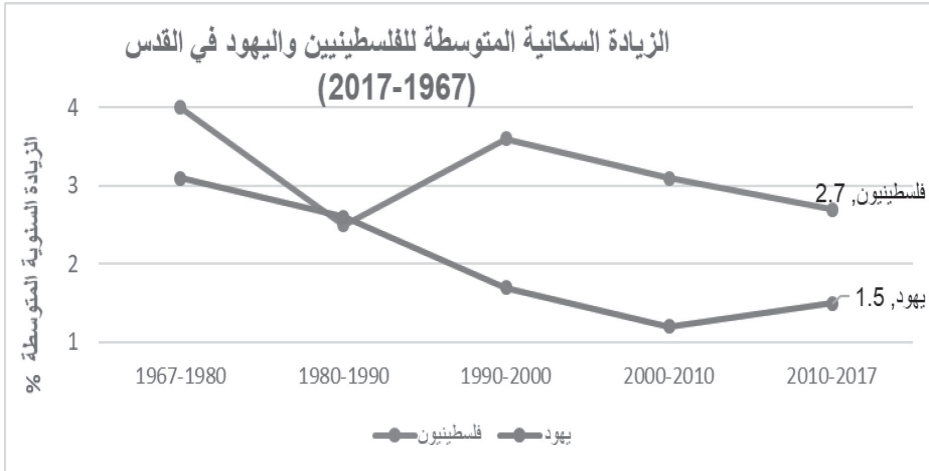
المصدر: (Korach and Choshen, 2019)

يتبين في هذا الجدول أن عدد سكان القدس الشرقية الفلسطينيين عام 1967 كان 69 ألفاً ونسبتهم من إجمالي سكان المدينة 26 % مقابل 198 ألف يهودي بنسبة 74 %.

نسبة السكان الفلسطينيين إلى اليهود وصلت عام 1995 إلى 30:70، وهذا ما تم اعتباره التوازن الديمغرافي الذي يجب عدم تجاوزه وفق التوصيات الحكومية آنذاك، وبشكل مشابه لتوصيات سنة 1972.

نسبة السكان الفلسطينيين تجاوزت عام 2010 نسبة 36 % ووصلت إلى 38 % وفق الإحصائيات لنهاية العام 2017. في حين انخفضت نسبة السكان اليهود إلى 62 % مع نهاية العام نفسه وفق التقديرات الإسرائيلية، فإنه بحلول العام 2020 ستبلغ نسبة الفلسطينيين 40 % مقابل 60 % نسبة اليهود، وستكون النسبة متساوية بحلول العام 2030. (Dellapergola, 2001)

الرسم البياني رقم (1) يوضح أن الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين للقدس انخفضت بالمتوسط من 4 % في الفترة 1967-1980 إلى 5, 2 % في سنوات 1980-1990 لتستقر بنسبة 1, 3 % منذ بدايات العام 2000 إلى 2010.



في السنوات 2010-2017 كانت نسبة الزيادة للسكان الفلسطينيين 5, 2 % - 7, 2 % مقارنة بنسبة 9, 0 % - 2, 2 % لليهود.

(Korach and Choshen, 2019).



منذ بداية السبعينيات وحتى العام 2018 طرأ انخفاض حاد على نسبة الولادة لدى الفلسطينيين، حيث انخفض من 5, 42 ولادة لكل ألف نسمة في الفترة 1973 - 1979 إلى 1, 34 ولادة لكل ألف نسمة 1990 - 1999 وانخفض إلى 6, 26 ولادة لكل ألف نسمة في سنوات 2010 - 2018، ويعود ذلك إلى عملية التمدن التي تمر بها القرى التي شكلت أحياء المدينة، وارتفاع معدلات التعليم والدخل. في المقابل فإن نسبة الولادة لكل ألف نسمة وصلت في الفترة 2010 - 2018 إلى 5, 28 ولادة في أوساط اليهود في القدس.

في العام 2018 الفئة العمرية 0-14 عاماً كانت نسبتها لدى الفلسطينيين 36% مقارنة بـ 34% لليهود عامة، ووصلت نسبتها لدى اليهود المتدينين (الحريديم) بلغت نسبتهم أكثر من 40% وهذا يتوافق مع زيادة الولادات لدى هذه المجموعة في السنوات الأخيرة وتفوقها على الفلسطينيين.

التخطيط الاداة الديمغرافية الاولى

المخطط الهيكلي لسنة 1968 أوصى بتسريع الزيادة السكانية اليهودية، في إشارة واضحة إلى مركزية التفوق الديمغرافي اليهودي على الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة؛ من خلال فرض وقائع استيطانية على الأرض، هذا المخطط لم يتطرق بشكل واضح إلى الأحياء الفلسطينية، رغم أن فرضية عمله هو أن القدس «موحدة» بشطريها (Kimhi, 2018)، علاوة على أن لهذا المخطط انعكاسات طويلة الأمد على الفلسطينيين في القدس، حيث شمل هذا المخطط تخطيط شبكة الشوارع وخاصة شارع رقم 1 بمحاذاة الخط الأخضر ليربط مركز القدس الغربية والبلدة القديمة مع المستوطنات شمال المدينة؛ النبي يعقوب وبسغات زائف، إضافة إلى محور شرق غرب الذي يربط الجامعة العبرية مع التلة الفرنسية ورمات أشكول ورموت ألون ليصلها بالقدس الغربية. محاور شبكة الطرق شمال جنوب وشرق غرب تتقاطع جنوب شعفاط وتشكل عنق زجاجة يقطع التواصل الفلسطيني في شمال وشرق المدينة مع البلدة القديمة وباقي أحيائها. هذا المخطط الهيكلي يحدد أيضاً حدائق «وطنية» بمحيط أسوار البلدة القديمة والسفوح الشرقية لجبل الزيتون بين العيسوية والطور ومناطق تفصل القدس عن بيت لحم وقرى الوجلة وبتير جنوب المدينة. أول المخططات التي تم تطبيقها على القدس لحظر التطور والبناء هو مخطط ع م 9

للحوض المرئي للبلدة القديمة، حيث تم تجميد كل حقوق البناء في أحياء سلوان وجبل المكبر بادعاء الحفاظ على البلدة القديمة المشهد العام. هذا المخطط ضم أكثر من 10 آلاف دونم، معظمها داخل الأراضي المحتلة عام 1967 وتم إيداعه عام 1970 والمصادقة عليه للتنفيذ عام 1977. (Kimhi, 2018)

لم يتم إعداد مخططات هيكلية لمعظم الأحياء الفلسطينية إلا في سنوات التسعينيات واشترطت عملية الإفراز لمناطق تخطيطية لاقتطاع حتى 40% من مساحة الأرض لصالح المرافق العامة، هذه المخططات التفصيلية تم بدء العمل عليها في السنوات القليلة الماضية في شمال المدينة بيت حنينا وشعفاط، إلا أن باقي الأحياء ما زالت دون مخططات تفصيلية مصدقة الأمر الذي يعني عدم حصول الفلسطينيين على حقوق بناء وإمكانية التقدم بطلبات تراخيص بناء. (IPCC, 2018)

يسرائيل كمحي أحد المخططين والباحثين البارزين في معهد القدس لدراسات السياسات يقول «رغم أن المستوى الفني على الأقل حاول أن يروج لتخطيط مناسب وتطوير البنية التحتية والمؤسسات العامة بشرق القدس، رغم هذه الجهود إلا أنه عملياً لم يتم عمل أي شيء....» ويعزو ذلك لأسباب تتعلق «بنقص الميزانيات وعدم قدرة البلدية على تحمل أعباء التطوير المترتبة على عملية التخطيط، فحكومة إسرائيل فضلت وضع جهودها على التطوير والبناء للوسط اليهودي وتجاهلت بشكل كبير التطوير للعرب». (Kimhi, 2018)

الرسم البياني رقم (2) يبين أن المناطق المبنية للأحياء الفلسطينية في القدس 9844 دونماً، أي 14% من مساحة القدس الشرقية التي جرى ضمها عام 1967 أو 7,9% من إجمالي مساحة المدينة بشرطها (مع أن نسبة السكان الفلسطينيين تقارب 40% من إجمالي سكان المدينة) وفي المقابل فإن مساحة الأراضي التي جرت عملية مصادرتها منذ العام 1967 وصلت إلى 8, 32 ألف دونم تشمل 6 آلاف دونم في محيط المستوطنات تستخدم كاحتياط تطوير، أي إن المساحة التي تشغلها المستوطنات 8, 46% من مساحة القدس الشرقية وإذا ما تم ضم المنطقة الصناعية عطورت شمال القدس والمقابر اليهودية على جبل الزيتون والبالغ مساحتها مجتمعة 8198 دونم فإن النسبة الإجمالية للمساحة تحت السيطرة

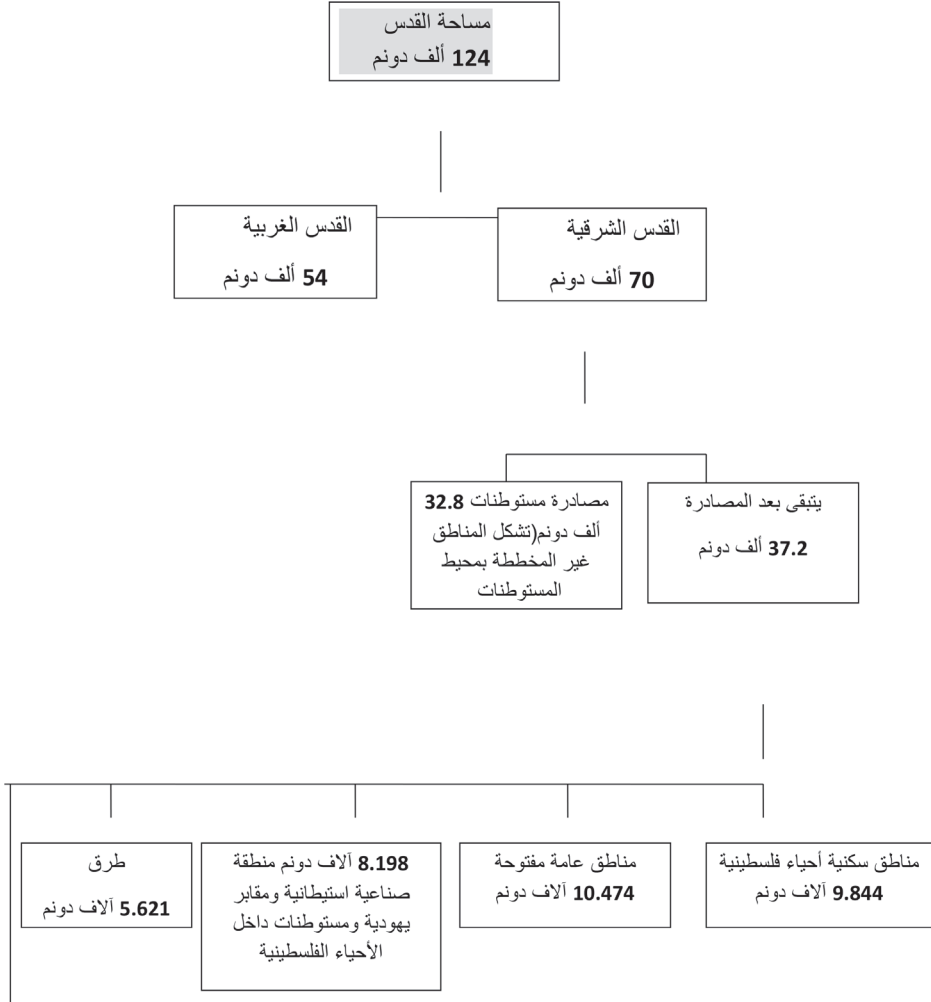


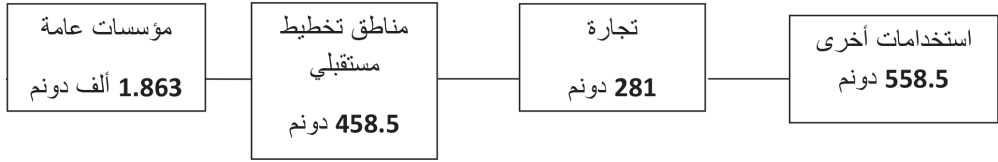
اليهودية تصل إلى 58,5%. ويشكل سكان المستوطنات في القدس الشرقية 40% من إجمالي سكان القدس اليهود بشرطها ونسبتهم نفسها من عدد سكان القدس الشرقية.

أحد المعطيات التي تبين نتائج التخطيط الإسرائيلي المحاصر للوجود الفلسطيني؛ تخصيص أكثر من 10 آلاف دونم كمناطق مفتوحة يحظر البناء عليها بما فيه تخصيصها للصالح العام للأحياء الفلسطينية، فنسبة 2,6% من مساحة القدس الشرقية فقط تم تخطيطها لمؤسسات عامة معظمها قائم، علماً أن شرطاً أساسياً لعملية الإفراز والمصادقة على مخططات تفصيلية يستوجب اقتطاع 40% من مساحة الأراضي الخاصة لصالح البلدية وتُسجل كأملاك عامة. البلدية ترفض استخدام المناطق العامة المفتوحة كمناطق تطوير للمرافق والمؤسسات العامة رغم الاحتياج الكبير وصعوبة اقتطاع مساحات صغيرة من قطع خاصة داخل حدود المخططات الهيكلية.

التخطيط في القدس بني بالأساس على اعتبارات جيوسياسية إستراتيجية تهدف إلى السيطرة على الديمغرافية، توسيع السيطرة على المدينة من خلال مصادرة الأرض الفلسطينية وإقصاء سكان المدينة الفلسطينيين عن عملية التخطيط نفسها. (Jabareen, 2010)

الرسم البياني رقم (2): استخدامات الأراضي في القدس الشرقية لمخططات مصدقة*





(Margalit,2014) *

الهجرة من وإلى المدينة

غياب التخطيط للأحياء الفلسطينية وتعقيدات التقدم بطلب ترخيص بناء والرسوم الباهظة، دفع بالمقدسيين للبحث عن حلول إسكان خارج المدينة، فمع بدايات السبعينيات انتقلت بعض العائلات المقدسية إلى منطقة قرية الرام المحاذية للشوارع الرئيس القدس - رام الله ويشكل محور مواصلات مركزياً. البناء العائلي الفردي سرعان ما تحول إلى بناء مكثف لتتحول الرام من قرية صغيرة نائية إلى ضاحية جديدة لمدينة القدس. المناطق المحاذية لبلدية الضم تتبع للحكم العسكري الإسرائيلي الذي لم يفرض قيوداً على حركة البناء والعمران، وبالإضافة إلى عدم وجود قيود على التطوير والبناء فإن أسعار الأراضي المناسبة وتكلفة البناء المنخفضة سارعا في تطوير الضواحي الجديدة للقدس.

خلال الثمانينيات تطورت ظاهرة الضواحي لتمتد غرب الرام باتجاه بيرنبالا، كما أن قرى العيزرية وأبو ديس شرق المدينة شهدت ظاهرة توسع عمراني شبيهة، فمع نهاية الثمانينيات تشير التقديرات إلى أن 40% على الأقل من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين انتقلوا للسكن في الضواحي الجديدة. (Nasrallah, 2006)

تسارعت عملية تطوير الضواحي مع قيام السلطة الفلسطينية باعتبارها منطقة الوصل والربط بين جنوب الضفة وشمالها، حيث أقامت السلطة الوطنية بعض إداراتها في منطقة الرام وشمل ذلك وزارات المالية، الاقتصاد، التخطيط والتعاون الدولي وغيرها من مؤسسات السلطة، الهدف السياسي المعلن لذلك هو قربها من مدينة القدس.

خلال الانتفاضة الأولى تطور النشاط التجاري في هذه المناطق، حيث شهدت هذه

الضواحي نشأة أسواق غير منظمة من بسطات تعمل خارج إطار الساعات الثلاث التي سمح للمحال التجارية أن تفتح أبوابها من قبل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وتحولت إلى وجهة للمقدسين للتسوق بأسعار منخفضة، هذا النشاط التجاري غير الرسمي تحول إلى منشآت ومحال تجارية وحرفية بشكل سريع، وارتفعت قيمة إيجارات المحال التجارية بشكل كبير، خاصة بقدوم السلطة وإنشاء فروع لبنوك تجارية، كما شكلت تلك الضواحي أيضاً منطقة ربط بين القدس وباقي مناطق الضفة بسبب صعوبة الدخول لمدينة القدس، حيث فرضت إسرائيل إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية وعزلتها عن القدس بحواجز عسكرية منذ العام 1993.

مع بداية العام 1996 طرأ تحول على السياسات الإسرائيلية بالتساهل مع المقدسيين الذين انتقلوا إلى الضواحي المحيطة بالمدينة، حيث إن قانون مركز الحياة الذي يستوجب إثبات الإقامة بالقدس والعمل وتلقي الخدمات ودفع ضرائب بالمدينة داخل حدود البلدية هو شرط أساسي للاحتفاظ بمكانة «مقيم دائم» التي منحت للفلسطينيين عام 1967. فحتى نهاية العام 2016 خسر 14595 فلسطينياً حقهم في الإقامة بالقدس بسبب مركز الحياة وانتقلهم إلى خارج القدس أو خارج الوطن.

هذه السياسة دفعت بالكثير من سكان ضواحي القدس للبحث من جديد عن حلول للسكن لضمان وضعهم القانوني وحق الإقامة والتنقل في المدينة، إحدى هذه المناطق التي شهدت تطوراً كبيراً في عدد سكانها هي مخيم شعفاط ومحيطه، وكون أن سكان المخيم لا يقومون بدفع ضريبة المسقفات (الأرنونا) بسبب تبعيته لإدارة وكالة الغوث للاجئين، كان من السهل الحصول على أوراق ثبوتية لعنوان السكن. عدد سكان المخيم للاجئين كان قبل تطبيق هذه السياسات ثمانية آلاف نسمة سرعان ما تزايد إلى ثلاثة أضعاف هذا العدد على الأقل (Nasrallah, 2006).

الهجرة العكسية باتجاه المدينة تزايدت مع إقامة الجدار عام 2002، حيث انتقل الآلاف للسكن في البلدة القديمة بعد أن تركوها في سنوات الثمانينات بسبب الاكتظاظ وسوء ظروف السكن، فقد شهدت تلك الفترة ترميم كل فراغ داخل البلدة القديمة واستخدامه



للسكن وإضافات بناء وطوابق لمبانٍ قائمة، خاصة في سلوان، الثوري، وادي الجوز، الطور وغيرها.

البناء دون ترخيص تطور لاحقاً ليشمل إقامة أبنية جديدة في مناطق خضراء خارج حدود التنظيم الهيكلي يحظر البناء عليها، هذه الظاهرة تركزت في حي بيت حنينا، جبل المكبر، رأس العامود، الشياح، صور باهر. وفق التقديرات الإسرائيلية، فإن هنالك 22 ألف وحدة سكنية أقيمت في القدس الشرقية دون ترخيص تشكل ما نسبته ثلث المباني القائمة وفق التقديرات، يصل عدد أوامر الهدم إلى 11,500 مبنى (Margalit, 2014). فعلياً قامت سلطات الاحتلال بهدم عشرات المباني؛ في العام 2018 تم هدم 193 مبنى منها 72 شقة والباقي مباني غير سكنية (مخازن ومحال تجارية وغيرها) (Iramim, 2019)، وحسب معطيات بتسلم هدمت سلطات الاحتلال 769 وحدة سكنية بين الأعوام 2004 إلى شهر حزيران 2018 (B'Tselem, 2018)، فيما جبت بلدية القدس الإسرائيلية أكثر من 220 مليون شيكل (63 مليون دولار) كغرامات بناء دون رخص خلال الفترة الواقعة بين 2000-2010 (Margalit, 2014).

تحولت الضواحي بعد إقامة الجدار إلى مناطق فارغة من السكان بسبب انتقال مالكيها إلى داخل حدود البلدية، خاصة الرام ويير نبالا التي عزلها الجدار عن المدينة.

ظاهرة الهجرة من الضواحي، رغم كونها متشابهة في كل المناطق، إلا أن العيزرية- أبو ديس شهدت عودة بعض سكانها من حملة هوية القدس بسبب سهولة الدخول للمدينة عبر الحواجز وقربها من المدينة. وشهدت بعض الضواحي عودة بعض سكانها بنسبة ضئيلة لأسباب تعود بالأساس إلى غلاء إيجارات السكن والمعيشة في القدس ونظام الضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع مستوى الدخل.

جدار الفصل

في حزيران 2002 أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار الفصل لادعاءات أمنية، الإغلاق والحواجز التي أقامتها إسرائيل في العام 1993 قبل أي عمليات ضدها، شكلت أساساً لسياسة الفصل التي على أساسها وقّعت إسرائيل اتفاق السلام أوسلو. يبلغ طول الجدار 712 كم، أي ضعف طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، تعرجات

الجدار ومساره في عمق الضفة الغربية يهدف بالأساس إلى الضم الفعلي لكنتل استيطانية، بما في ذلك تلك الواقعة في قلب الضفة مثل أرئيل بالقرب من نابلس ومستوطنات معاليه أدميم شرق مدينة القدس. وفق معطيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شهر أيلول 2017 تم الانتهاء من بناء 460 كم (60% من الجدار المخطط)، 53 كم تحت التنفيذ، إضافة إلى أن 200 كم لم تتم المباشرة ببنائها بعد. (OCHA, 2017)

الجدار عزل بشكل تام القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية، ورغم أن مسار الجدار بشكل عام أتبع حدود بلدية الضم، إلا أنه في خمس مناطق تم استثناء أو ضم مناطق لاعتبارات ديمغرافية وحيوية وفق معايير مشابهة لتلك التي على أساسها تم ترسيم حدود الضم عام 1967، أي ضم أكبر مساحات فارغة وأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين (BTSELEM, 2017).

الجدار حوّل أحياء شمال المدينة (كفر عقب) ومنطقة نخيم شعفاط وعناتا شرق المدينة إلى مناطق معزولة عن المدينة، وحسب التقديرات يبلغ عدد سكان هذه الأحياء الواقعة داخل حدود بلدية القدس وخارج الجدار قرابة 140 ألف فلسطيني ممن يحملون حق الإقامة الدائمة في القدس.

طول الجدار في القدس يصل إلى 202 كيلومتر ويضم إلى المدينة مناطق مفتوحة تشكل أراضي لتوسعة إضافية للمستوطنات في القدس الشرقية ومحيطها. أثر الجدار يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

1. عزل 140 ألف فلسطيني يعيشون داخل أحياء بلدية الضم عن مدينتهم والخدمات التعليمية والصحية وغيرها. الخدمات التي توفرها البلدية في هذه المناطق من خلال مقاولين لا تتعدى جمع النفايات وحلولاً جزئية للمجاري وتزويد مياه الشرب.
2. عزل ضواحي القدس التي تطورت في الثمانينيات والتسعينيات عن المدينة وإعادة ربطها بشبكة شوارع مع رام الله (مثل بير نبالا) وبيت لحم (العيزرية أبو ديس) وإغلاق كل المنافذ التي كانت تربطها مع أحياء مدينة القدس الملاصقة لها.
3. الضم الفعلي للكنتل الاستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس والتي تشكل المترولين



اليهودي، الذي بدأ بالتطور في سنوات السبعينيات لاعتبارات سيطرة حيزية لتحويل القدس إلى مدينة قلب واعتبارات التفوق الديمغرافي اليهودي.

4. الجدار أنهى مركزية القدس السياسية، الوظيفية، المواصلاتية، الخدماتية والاقتصادية. فحتى إقامة الجدار وإقامة السلطة الفلسطينية شكلت القدس مركزاً حضرياً للضفة الغربية وقطاع غزة، يضم المؤسسات السياسية والثقافية والإعلامية المركزية على مستوى الوطن، بالإضافة إلى المؤسسات الخدماتية، خاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والإعلام، كما شكلت القدس مركزاً تجارياً مهماً على مستوى الضفة الغربية عامة والمدن المحيطة بها، خاصة بيت لحم ورام الله.

5. ضعف الدور المؤسساتي والخدماتي الفلسطيني بسبب عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية ساهم إلى حد كبير في زيادة الاعتماد على الجانب الإسرائيلي في تلقي الخدمات، خاصة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

مسار الجدار في القدس أثار اهتمام الباحثين والأمنيين الإسرائيليين، واعتبر بعضهم الجدار فرصة لإعادة ترسيم حدود المدينة لصالح أغلبية ديمغرافية يهودية، وبدأت أصوات إسرائيلية تدعو إلى إصلاح الخطأ التاريخي بضم قرى فلسطينية إلى القدس الشرقية، خاصة صور باهر، جبل المكبر، أم طوبا والعيسوية.

بدائل ديمغرافية لمسار الجدار تم طرحها من قبل مؤسسات بحثية مثل معهد القدس لدراسات السياسات (Kimhi, 2006) ويمكن تلخيص أثرها الديمغرافي بما يلي:

1. الواقع الحالي لعزل أحياء كفر عقب ونخيم شعفاط (وتوسعته - رأس خميس ورأس شحادة) وضاحية السلام - عناتا. وفعلياً الجدار يبقي 42% من سكان القدس الشرقية خارج المدينة، أي نسبة السكان الفلسطينيين ستخفص إلى 25,9%.

2. عزل كل الأحياء الفلسطينية عن البلدة القديمة، أي احتفاظ إسرائيل «بالحوض المقدس» للمدينة، الأمر الذي يعني أن نسبة السكان الفلسطينيين لن تتجاوز 7% من إجمالي سكان المدينة (40 ألف فلسطيني فقط داخل قلب مدينة القدس).

3. إخراج أحياء شمال المدينة بيت حنين أو شعفاط وجنوبها، مع الاحتفاظ بمركز المدينة والأحياء التي كانت جزءاً من البلدية الأردنية، أي إن نسبة السكان الفلسطينيين ستصبح 15% (100 ألف فلسطيني فقط في المدينة. ضمن مساحة 6 كم²).

حاضرة فلسطينية وإحلال متروبوليني يهودي

إقامة الجدار شكّلت الحدث الأكثر تأثيراً على القدس الشرقية، وفعلياً أنهى دور القدس كحاضرة فلسطينية ووظائفية شكلت مركزاً مؤسسياً، ومركزاً مواصلاتياً وقلباً اقتصادياً مهماً، بالإضافة إلى الأهمية الدينية والوطنية التي ارتبطت بوجود المؤسسات الوطنية الفلسطينية التي نشطت خلال الانتفاضة الأولى والتابعة في معظمها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بخلاف الحاضرة الفلسطينية، فإن مفهوم المتروبولين اليهودي تطور فقط منذ نهاية السبعينيات بإقامة كتل استيطانية كبيرة في معاليه أدوميم (شرق القدس) أفرات (جنوب بيت لحم) وبسغات زئيف شمال شرق القدس.

لا اعتبارات سياسية لم يتم تحديد حدود المتروبولين من قبل المخططين الإسرائيليين، كون معظم مناطقه أراضي محتلة، إلا أنه تم تحديد حلقتين داخلية وخارجية لحدود ووظائفية غير إدارية أو قانونية. ففي منتصف الثمانينيات قام معهد القدس لدراسات إسرائيل بوضع معايير حدود المتروبولين. حدود المتروبولين امتدت بالحلقة الخارجية من أريحا شرقاً إلى بيت شيمش غرباً ومن مستوطنة شيلو شمال رام الله إلى مدينة الخليل بالجنوب، فيما شملت الحلقة الداخلية مدن رام الله، البيرة، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور ومستوطنات معاليه أدوميم وجفعات زئيف. خلال سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات كانت النظرة إلى المتروبولين كمشارك (ثنائي القومية) يضم مدناً وقرى فلسطينية، بالإضافة إلى المستوطنات التي تم بناؤها بمبادرة حكومية إسرائيلية، وهي كتل استيطانية أقيمت على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية من الجهة الشرقية. بالإضافة إلى الكتل الاستيطانية في الأراضي المحتلة فإن المتروبولين يضم حدود لواء القدس الواقع إلى الغرب من القدس الغربية، وبعض تعريفات المتروبولين تضم مدينة موديعين التي أقيمت في التسعينيات واستقطبت الطبقة المتوسطة العلمانية التي هجرت القدس، ويشمل هذا



التعريف أيضاً كتلة موديعين عليت الاستيطانية التي يعيش فيها المستوطنون المتدينون (حريديم) (Ahimeir and Bar Siman Tov, 2007).

الخارطة رقم (2) تبين أن الجدار ضم فعلياً الكتل الاستيطانية وعزل البلدات والمدن الفلسطينية، الأمر الذي يعني أن المتروبولين اليهودي أقصى وحلّ مكان الحاضرة الفلسطينية للقدس.

فعلياً تحولت رام الله والبيرة بعد العام 2005 إلى مركز اقتصادي وإداري مهم، دورة مشابهة من ناحية وظائفية في القدس الشرقية قبل اتفاقية أوسلو وإقامة الجدار، حدود الجدار تضم أكثر من 160 كم² مربع لحدود متروبولين «القدس اليهودي»، إضافة إلى مساحة 70 كم² تم ضمها عام 1967، وإذا ما تمت إضافة الكتلة الاستيطانية موديعين عليت ومساحتها 72 كم²، فإن القدس الكبرى ستصل مساحتها إلى أكثر من 300 كم² من الأراضي المحتلة.

في العام 2013 قررت دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية تعريف متروبولين رابع - متروبولين القدس (إضافة إلى متروبولين تل أبيب، حيفا، بئر السبع)، ويبدو ولأسباب سياسية كون المتروبولين في أغلبه أراضي محتلة تضم العشرات من المدن والقرى الفلسطينية لم يتم ترسيم حدود وتم تحديد أسماء المستوطنات كنقاط فقط للإشارة إلى موقع المتروبولين اليهودي (انظر الخارطة رقم 3).

في العام 2016 بلغ عدد تجمعات متروبولين القدس اليهودي 86 مستوطنة وتجمعاً سكانياً بعدد سكان يصل إلى 1,253,900 نسمة، منها 882,700 في المدينة (يشمل الفلسطينيين) 178,100 يعيشون في مستوطنات أكبرها بيتار عليت 51,600 معاليه أدوميم 37,700 وجفعات زئيف 16,900 نسمة.

الدولة أجهزتها ووكلائها - خصخصة التهويد

منذ منتصف الثمانينات طرأ تحول على السياسات الاستيطانية في القدس الشرقية وطفا إلى السطح مرة أخرى موضوع الاستيطان داخل الأحياء الفلسطينية، أرئيل شارون وزير الإسكان آنذاك قام بالاستيلاء على أحد البيوت في حي الواد بالبلدة القديمة من خلال

صفقة بيع مع أحد المستأجرين الذي لا يملك حق التصرف بالعقار، وأعلن شارون بشكل احتفالي عزمه الانتقال للسكن هناك. وقامت وزارته بتسريب عقارات فلسطينية إلى منظمات استيطانية يمينية متطرفة (صهيونية متدينة) في البلدة القديمة بادعاء أحقية اليهود بالسكن فيها، ومعظمها يقع في محيط الحرم الشريف وحرارة النصارى، وبعدها انتقلت هذه المنظمات إلى خارج الأسوار للاستيلاء على بيوت في سلوان والشيخ جراح، المصرة ورأس العامود، بادعاء أن يهوداً كانوا يقطنون هذه العقارات قبل العام 1984 وأن ملكيتها عادت إلى اليهود.

الجمعيات الاستيطانية عطرت كوهنين التي تأسست عام 1978 بهدف معلن لتهوديد البلدة القديمة والأحياء الفلسطينية وجمعية العاد التي تأسست عام 1986 بهدف ترويح الهوية اليهودية الحصرية للقدس والسيطرة على الحوض المقدس للبلدة القديمة، هاتان الجمعيتان تولتا إدارة المشروع التهوديدي والإحلالي للبلدة القديمة ومحيطها، وحظيت بدعم حكومي مباشر، حيث تعاون حارس أملاك الغائبين مع هذه الجمعيات لنقل ملكيات تم الاستيلاء عليها من أصحابها الفلسطينيين بادعاء أنهم غائبون، رغم أن بعضهم مازال يقطن في القدس ويمتلك حق الإقامة فيها. وفي معظم الحالات رفضت المحاكم الإسرائيلية الاعتراف بحقوق ملكيتهم حتى في الحالات التي تم إثبات أن إجراء إعلان العقار كغائبين كان على أساس معلومات وشهادات مزيفة (Seidemann, 2017).

وفق معطيات الأمم المتحدة، فإن 877 فلسطينياً (منهم 391 طفلاً) يعيشون في 69 عقار هم اليوم تحت خطر التهجير بسبب نشاطات الجمعيات اليهودية الاستيطانية في البلدة القديمة، رأس العامود، الشيخ جراح وسلوان وأحياء أخرى لا تقع في محيط البلدة القديمة مثل بيت حنينا، جبل المكبر وبيت صفافا (OCHA, 2019) (Seideman, 2017).

بالإضافة إلى تهجير الفلسطينيين، أخذت الجمعيات الاستيطانية اليمينية المتطرفة على عاتقها مشروع إعادة صياغة الحيز؛ ليخدم الرواية اليهودية للمدينة بشكل مطلق، من خلال تطوير وإدارة «حدائق وطنية» خاصة في وادي حلوة بسلوان، حيث سُميت مدينة داود «لتجسد القدس اليهودية وبداية نشأة المدينة» وفق الرواية التي يتم ترويجها وتستهدف المجتمع الإسرائيلي وليس فقط الجماعات الدينية- الصهيونية.



ففي العام 1974 تم الإعلان عن محيط البلدة القديمة كحديقة وطنية تضم 1100 دونم، معظمها في الشطر المحتل للمدينة، وتشمل حي وادي حلوة في سلوان بالكامل بما فيها أكثر من 750 وحدة سكنية بعدد سكان يزيد على خمسة آلاف نسمة، ورغم أن مسؤولية «الحدائق الوطنية» تخضع إلى سلطة الحدائق الوطنية إلا أنها نقلت مسؤولية إدارتها مباشرة إلى منظمة العاد الاستيطانية، وخصصت الدولة ميزانية سنوية لإدارة الموقع الأثري وترويج «مركز للموروث الحضري اليهودي»، هذه المجموعة الاستيطانية عملت جاهدة على تهويد الحي بالكامل من خلال تسريب العقارات بشكل غير مباشر عبر سماسرة وشركات وهمية أجنبية وعربية أو عقد صفقات مع بعض الورثة أو أشخاص ادّعوا ملكية كامل العقار، رغم أن حصصهم لاتعطيهم «الحق» بعقد أي صفقة. وهناك حالات عديدة تبين الأساليب الملتوية التي اتبعتها المنظمة الاستيطانية للاستيلاء على العقارات الفلسطينية، بما فيها التزوير وادعاءات باطلة عن المالكين وورثتهم (IrAmim, 2018), (Seideman, 2017).

أصبح وادي حلوة نقطة جذب، طوّر المستوطنون -بدعم البلدية والحكومة- مشاريع تخدم الرواية التاريخية اليهودية، مثل المبادرة إلى إنشاء مركز زوار ومتحف لخدمة «مدينة داود» باسم مركز كيدم، وتبلغ المساحة المصدقة لبناء هذا المركز 16 ألف متر مربع ويقع على بعد 20 متراً من سور المسجد الأقصى (على أنقاض موقع أثري ومقابر بيزنطية وعباسية)، كما أن القصور الأموية إلى الجنوب من المسجد الأقصى أصبحت تستخدم للعروض المفتوحة وهي على مقربة من الأراضي والمواقع التي استولت عليها منظمة العاد.

كما عملت جمعية العاد الاستيطانية بشكل مباشر مع سلطة الآثار على أعمال الحفر وتنظيف شبكة أنفاق مياه أثرية لربط عين سلوان التاريخية مع البلدة القديمة وتحديد مسار أنفاق تحت الأرض ليصل إلى عمق البلدة القديمة.

بالإضافة إلى مشروع تهويد سلوان وتفريغها من سكانها الفلسطينيين، خاصة وادي حلوة وبطن الهوى ومحيط البلدة القديمة، قامت جمعية العاد بالمبادرة لمشاريع سياحية؛ منها تحويل مركزها السياحي المصدق (كيدم) إلى محطة للقطار الهوائي (تلفريك) لربط غرب القدس مع ساحة حائط البراق (المبكي) بالبلدة القديمة وعين سلوان، وصولاً إلى

جبل الزيتون والمقبرة اليهودية، وهو مشروع بادرت به الدولة مباشرة. كما تدير الجمعية مشاريع مسارات ومراكز معلومات سياحية أصبحت تستهدف السياح والإسرائيليين لترويج الرواية اليهودية التاريخية التي تقصي الوجود الفلسطيني العربي الإسلامي والمسيحي وتستبدله برموز ومعالم يهودية لمشهد عام «نظيف من الفلسطينيين».

الخارطة رقم 4 تبين «الحدائق الوطنية»، حيث إن تلك الواقعة بمحيط البلدة القديمة تدار من قبل منظمة العاد وتستخدمها لصالح مشاريعها الترويجية اليهودية والسياحية. وفعلياً تشكل هذه الحدائق الوطنية معازل لترابط الأحياء الفلسطينية عن ارتباطها بالبلدة القديمة.

خصخصة التهويد بدأت تتسارع وتيرتها في السنوات الأخيرة، وارتبطت بمحاولات السيطرة الحيزية والديمغرافية على قلب الأحياء الفلسطينية، خاصة سلوان والشيخ جراح، وتحويل المشهد العام إلى مدينة يهودية حصرياً؛ يهجر ويقصي النسيج المجتمعي والعمراني الفلسطيني بشكل مرئي من خلال الخرائط والمواد الدعائية التي تروج لها الجمعيات اليهودية المتطرفة.

محاولات إخضاع ديمغرافي للأسرلة؟

في حزيران 2014 صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لتعزيز الأمن الشخصي والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في القدس الشرقية. هذا القرار الحكومي هو الأول الذي يشير مباشرة إلى الفلسطينيين في القدس. تنفيذ هذا القرار اقتصر بالأساس على إقامة محطات شرطة داخل الأحياء الفلسطينية وتعيين شرطة جماهيرية لمعظم الأحياء، مراقب الدولة في تقريره للعام 2017 أشار إلى أن «تأثير البرنامج الذي شملته الخطة خلال ثلاث سنوات تطبيقها في أحياء شرقي القدس كان ضئيلاً».

في أيار 2018 أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة معدلة على ضوء الفشل بتنفيذ الخطة السابقة التي ركزت بالأساس على فرض القانون والنظام وانتشار الشرطة الإسرائيلية في أحياء القدس الشرقية والبنية التحتية، الخطة المعدلة خصصت 2 مليار شيكل (ما يزيد على نصف مليار دولار) «لتحسين مستوى الحياة والبنية التحتية لسكان الأحياء العربية بالقدس وتقوية دمج سكان شرقي القدس بالمجتمع والاقتصاد الإسرائيلي»، وفق ما أشار



إليه قرار الحكومة بهذا الخصوص. أكثر من نصف هذه الميزانية مخصصة لتطوير البنية التحتية في القدس الشرقية.

الخطة هذه وفق سلّم أولوياتها تبدو أنها أولاً «إعلان سيادة على السكان الفلسطينيين» في القدس وترويج لعملية الأسرلة لهم من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية (أكثر من 100 ألف طالب)، حيث تم تخصيص 123 مليون دولار أميركي نصفها للتعليم غير الرسمي وبرامج خاصة للمدارس التي تدرس المنهاج الإسرائيلي فقط، بما فيه ميزات تفضيلية لتحسين البرامج التعليمية والبيئية المدرسية. (النقص الحالي في عدد صفوف التعليم يصل إلى 2550 صفّاً وفق تقرير منظمة غير عميم عن واقع التعليم في القدس الشرقية لسنة 2017).

الخطة تشمل تخصيص 75 مليون دولار لتحسين سوق العمالة وتشجيع دمج الفلسطينيين في أسواق العمل الإسرائيلية، خاصة النساء (Elran, Hadad, Lavie, 2018). الخطة ولأول مرة تشمل تسجيل الأراضي الخاصة الفلسطينية في القدس الشرقية بعد تجميد أعمال التسوية التي قامت بها الأردن قبل العام 1967، خاصة أحياء شمال القدس، هذا البند هو الأكثر حساسية للتخوف الفلسطيني من إعلان عقارات وأراضٍ كأماكن غائبين ونقل ملكيتها إلى حارس أملاك الغائبين، الذي قام بدوره خلال ثلاثة عقود ماضية بنقل ملكيتها للجمعيات الاستيطانية المتطرفة (Globes, 2018 /2 /9).

هذه الخطة رغم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي أبرزتها، إلا أن هدفها سياسي بالأساس، فالمسؤولية المدنية عن السكان الفلسطينيين لم تكن بالمطلق محط اهتمام أصحاب القرار في إسرائيل لانشغالهم بالاستيطان في القدس ومحيطها وإعادة تعريف الحيز على أسس ديمغرافية يهودية أقصت الفلسطينيين، وأصبح تعريفهم مرتبطاً «بشرقي القدس» كتعريف ديمغرافي وليس جغرافياً، أي إن المستوطنات الإسرائيلية في القدس لا تعرف «كشرفي القدس» عند الإشارة إلى «وحدة المدينة وخضوعها للسيادة الإسرائيلية».

الخطة الإسرائيلية لم يتم إعدادها بالشراكة مع أي جهة فلسطينية، ولا توجد مشاركة لأي طرف، بما فيها تلك الأصوات التي بدأت تتعالى في السنوات الأخيرة والتي تطالب

«بالحقوق المدنية» وقبول دمج الفلسطينيين في التعليم والاقتصاد الإسرائيلي لأسباب منفعية شخصية دون الخوض بقضايا الهوية والانتفاء.

هنالك تشكيك بفرص نجاح الخطة لاعتبارات تتعلق بالفجوة الكبيرة بين القدس الشرقية والغربية (Gloves, 2018 /2 /9) وتركيزها على تحقيق أهداف سياسية تتعلق بفرض المنهاج الإسرائيلي على كل المدارس وإخضاع الاقتصاد والعقارات إلى الأنظمة الضرائبية الإسرائيلية والتخوف من عملية تسوية الأراضي وفرض قانون أملاك الغائبين على حملة هوية الضفة الغربية والفلسطينيين المغتربين، خاصة في الأردن، حيث يعيش معظم وريثة مالكي العقارات والأراضي. عليه، فإن الخطة قد تشكل تحدياً مباشراً للهوية والانتفاء الفلسطيني بسبب الإصرار الإسرائيلي على أسرلة الخدمات وإخضاعها للجهاز الإسرائيلي، خاصة منهاج التعليم. هذه الخطة رغم نشرها من قبل الإعلام الإسرائيلي والمحلي، إلا أنها غير معروفة وغير ملموسة على المستوى الحياتي اليومي ولم تحظَ باهتمام من قبل غالبية الفلسطينيين في المدينة.

استنتاجات

الواقع الجديد الذي هو نتاج السياسة الحيزية والديمغرافية الإسرائيلية بوسائلها العسكرية، التخطيطية، السياسية، هو ترسيم حدود فيزيائية جديدة ضمن تعريف المتروبولين اليهودي (تم فصله حيزياً ووظائفياً عن الحاضرة الفلسطينية) يشكل تحولاً كبيراً، من المتوقع أن تكون له انعكاسات مصيرية على الوجود الفلسطيني ومستقبل المدينة، فهذا الواقع ترى فيه إسرائيل «فرصة مواتية» لفرض سيادة وظائفية على الفلسطينيين، حيث امتنعت لخمسة عقود عن التعامل مع وجودهم.

السلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك الأدوات للتعامل مع هذا الواقع الجديد، وانحصر دورها علاوة على الموقف السياسي على تسيير أعمال ما تبقى من المؤسسات الفلسطينية في القدس والعمل ضمن الهامش المتاح، والذي يتركز بالأساس على خدمة الضواحي والقرى المحيطة بالمدينة ضمن تعريف المحافظة، وامتنعت السلطة عن التعامل مع حالة الفراغ الذي أنتجه الجدار بإخراج أحياء فلسطينية وفصلها عن المدينة لاعتبارات يبدو أنها بسبب محددات أو سولو وصلاحيات السلطة، فأصبحت أحياء كفر عقب



ومحيط نخيم شعفاط ملاذات سكانية تؤمن استمرارية حق الإقامة والتأمين الصحي، فتحولت كفر عقب على سبيل المثال إلى حي شديد الاكتظاظ، وتم تشييد أكثر من 300 مبنى يتكون من عشرة طوابق في فترة زمنية قصيرة لتستوعب الطلب العالي على المدخل الوحيد لضمان الحفاظ على البقاء في المدينة، أي حق الإقامة وتلقي الخدمات الصحية والاجتماعية. التساهل الإسرائيلي في السماح ببناء هذه الكثافات يبدو أنه نوع آخر من الهندسة الديمغرافية لإحداث فوضى تخطيطية لاستقطاب المقدسين إلى هذه الأحياء خارج الجدار، والتي ارتفع عدد سكانها من 30 ألفاً إلى 140 ألفاً بأقل من عشر سنوات.

الحفاظ على الوجود الفردي هو عنوان المرحلة بالنسبة للفلسطينيين في القدس، في واقع تغيب عنه أي رؤية وسياسة فلسطينية تعمل على تقوية المنعة الوطنية الجماعية وإنتاج أدوات جديدة قادرة على تجاوز المرحلة والحفاظ على الهوية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

تطرف النظام الأثوقراطي الذي طبقته إسرائيل على القدس بأيدولوجيتها وسياستها الإحلالية المباشرة أو عبر وكلاء ومساعدتهم، يسير حتماً باتجاه الفصل العنصري الحضري (أبرتايد حضري) والذي يهدف بشكل ممنهج لضمان السيطرة على غالبية الأرض والمصادر الطبيعية في متروبولين القدس المستحدث وضبط الوجود الفلسطيني في معازل صغيرة.

(Yiftachel and Yacobi, 2005), (Feagin, 1998), (Yacobi, 2016)

قد تشكل القرارات الإسرائيلية الأخيرة اتجاه الفلسطينيين في القدس بدمجهم ضمن قانون واحد، محاولة جديدة لا نعرف مدى جدتها، إلا أن ذلك لن يغير الأسس القائم عليها هذا القانون أصلاً بالاستحواذ والتمييز لصالح اليهود فقط. الأصوات الفلسطينية القليلة الداعية إلى حقوق مواطنة لم تتعلم الدروس والعبر من واقع الفلسطينيين في مناطق 1948، بل إن النموذج الذي يشار إليه مازال معرفة خفايا القانون والحقوق المترتبة عليه، كأن القضية مجرد جهل وعدم دراية بالقانون والحقوق المترتبة عليه، ونمت مجموعات فطرية من الوسطاء مع سلطة الاحتلال من مهنين، رجال أعمال، مستشارين وإداريين «لتحصيل الحقوق»، فالمنظومة التي كانت تدير القدس والتي استندت بالأساس على الاستقلالية الوظيفية كبديل للاحتلال، انهارت بالملق وأصبح التوجه إلى المؤسسة

الإسرائيلية التنفيذية والقضائية بكل ما يتعلق بمناحي الحياة أمراً اعتيادياً وليس عيباً وخيانة وطنية.

السؤال الذي يبقى مفتوحاً؟ ما هي الأدوات التي يمكن تطويرها لمواجهة السياسات الإسرائيلية؟ وهل سنخسر الإنسان بعد أن خسرنا الأرض، بسبب قصور في تطوير منعة وطنية قادرة على مساندة الأفراد والجماعات؟ هل الحق الفلسطيني في المدينة قابل للتطبيق في غياب حل سياسي وسلطة؟ هل الحقوق الحياتية ضمن هامش الاحتلال أو في إطار بديل للاحتلال يتنافى مع الحقوق الوطنية؟

هذه المواضيع تتطلب نقاشاً ودراسة جادة للخروج من السرد والوصف لفهم أعمق لأثر التحولات الحيزية والوظائفية على واقع المدينة وقدرة الفلسطينيين على إنتاج حيزات تحافظ على الوجود وتقويه.



مراجع

- Ahimeir, O., and Bar-Simen-Tov, Y., 2008, Forty Years in Jerusalem 1967-2007, JIIS. (Hebrew)
- Amirav, M., 1992, Israel's Policy in Jerusalem since 1967, Stanford University, Stanford.
- Amirav, M., 2007, The Disintegration of the Jerusalem Unification Policy, Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, Vol. 14, No. 1.
- Benziman, V., 1973, City without Walls, Schocken. (Hebrew)
- Benziman, V., 2017, «The Real Reason Israel Annexed East Jerusalem», Haaretz, 172017/5/.
- Benveniști, M., 1976, Jerusalem the Torn City, University of Minneapolis, Israel Typeset Ltd, Minneapolis.
- Benveniști, M., 1983, Study of a Polarized Community, WBDBP, Jerusalem.
- Benevensiti, M.S., 1986, Conflicts and Contradictions, Vilard Books, New York.
- Benveniști, M., 1996, City Of Stone: The Hidden History of Jerusalem, University of California Press, Berkely.
- Bimkom Report, 2012, From Public to National: National Parks in East Jerusalem.
- Btselem Report, 2015, National Parks in East Jerusalem.
- Dellapergola, S., 2001, «Jerusalem's Populations, 1995- 2020 Demography, multiculturalism and Urban Policies», European Journal of Population, 17(2).
- Dumper, M., 1992, Israeli Settlement in the Old city of Jerusalem, Journal of Palestine studies 21, No. 4.
- Dumper, M., 1993, Jerusalem's Infrastructure: Is Annexation Irreversible? Journal of Palestine Studies 21, No. 3.

- Dumper, M., 1995, Jerusalem's Final Status: What will be left to Negotiate? vol. 28, Issue 3, the link.
- Dumper, M., 1997, The Politics of Jerusalem Since 1967, Columbia University Press, New York.
- Dumper, M., 2014, Jerusalem Unbound: Geography, History, and Future of the Holy City, Columbia University Press, New York.
- Dumper, M., 2017, Jerusalem Unbound: Geography, History, and the Future of the Holy City, Columbia University Press, New York.
- Elran, M., Hadad, S., Lavie, E., 2018, Israel's Plan to Reduce Socioeconomic Gaps in East Jerusalem. Strategic Assessment, vol. 21, no. 5, November.
- Feagin, J. R. 1998, The New Urban Paradigm: Critical Perspectives on the City. Rowman & Littlefield, Chicago.
- Globes, 92018/2/.
- Hasson, S., 2002, c, The Syntax of Jerusalem: Urban Morphology, Culture, and Power, In John Eade & Christopher Mele (eds), Understanding the City: Contemporary and Future Perspective, Blackwell, Oxford.
- Hodgkins, A. B., 1996, The Judaization of Jerusalem-Israeli policies since 1967, PASSIA, Jerusalem.
- Iramim, 2019 East Jerusalem Main Trends.
- IPCC, 2018, Conflict in Jerusalem: Urbanism, Planning, and Resilience.
- Jabareen, 2010, 'The Politics of State Planning in Achieving Geopolitical Ends: The Case of the Recent Master Plan for Jerusalem' International Development Planning Review, vol. 32, no. 1, pp. 2743-.
- Jerusalem Institute for Policy Research, 2005 and 2020, Jerusalem Statistical Yearbook.
- Korach, M., and Choshen, M., 2019, Jerusalem Facts and Trends, Jerusalem Institute for Policy Research. (Hebrew)



Kimhi, I., 2006, The Security Fence in Jerusalem: Its Impact on the City Residents, Jerusalem Institute for Policy Research.

Kimhi, I., 2018, Planning Tractate in East Jerusalem: 1967-2017, Jerusalem Institute for Policy Research. (Hebrew)

Margalit, M., 2006, Discrimination in the Heart of the Holy City, IPCC, Jerusalem.

Nasrallah, R., 2006, To the Suburbs and Back: The Growth and Decay of Palestinian Suburbs Around Jerusalem, In P. Misselwitz and T. Rieniets (eds), City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism, Birkhäuser, Basel.

Peach, C., 1995. 'The Meaning of Segregation'. Planning Practice & Research 11(2): pp.137- 151.

OCHA, 2017, The Wall Report.

OCHA, 2019, West Bank demolitions and displacement

Pullan, W., 2011, 'Frontier Urbanism: the Periphery at the Center of Contested Cities', The Journal of Architecture. vol. 16, no. 1, pp.1535-

Pullan, W., Sternberg, M., Kyriacou, L., C., Dumper, M., 2013, The Struggle for Jerusalem's Holy Places: Radicalisation and Conflict, Routledge, London.

Romann, M. & A. Weingrod, 1991, Living Together Separately: Arabs and Jews in Contemporary Jerusalem, Princeton University Press, Princeton.

Smith, S., 1989, The Politics of Race and Residence: Citizenship. Segregation and White Supremacy. Cambridge University Press.

Yacobi, H. 2016 'From 'Ethnocracy to Urban Apartheid: The Changing Urban Geopolitics of Jerusalem/al-Quds'', Cosmopolitan Civil Journal, 8(3):5107.

Yacobi, H. and Pullan, W. 2014, 'The geopolitics of neighborhood: Jerusalem's colonial space revisited', Geopolitics, vol. 19, no.3, pp.

Yiftachel, O. and Yacobi, H. 2002, 'Planning a bi-national capital: Should Jerusalem remain united?' Geoforum, vol. 33, pp. 137- 145.

Yiftachel, O. and Yacobi, H. 2004, 'Urban ethnocracy: ethnicization and the production of space in an Israeli mixed city'. *Environment and*

Planning D: Society and Space, vol. 21, no.6, pp. 673 – 693.

Yiftachel, O. and Yacobi, H. 2005, 'Walls, Fences and «Creeping Apartheid" in Israel/Palestine', in: Sorkin, M. (ed.), *Against the*

Wall, Greenwood Press, New York.

Yiftachel, O. 2006, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in*

Israel/Palestine, University of Pennsylvania Press, Philadelphia.